آفاق الخصخصة في العراق، في ضوء اختلال المتغير الديموغرافي/ الاجتماعي

أ.د. طارق عبد الحسين العكيلي
كلية الإدارة والاقتصاد

١- طروحات أولية وفرضية الدراسة:

ثمة من يرى بأن لفظة "عام" تنصرف الى ما هو شائع، وليس بالضرورة الى ما هو حكومي. ومثل هذا الوصف يسري- الى حد ما- على امور مثل: الرأي العام والصحة العامة والذهنية العامة وصفة الروح العامة او الثقافة العامة **Culture**. ويميل البعض الى وصف العام بأنه مفتوح وواضح...، في حين ان الخاص معتم وغامض.

ويركز البعض على صفة الدولة باعتبارها ممثلة للمجتمع، وان الفعل العام يكون ذو صفة رسمية. وهناك ثمة مماحكة مكانية او وظيفية- متعارضة-في اطار العلوم الانسانية. فالسوق من وجهة نظر علم الاجتماع وعلم الادارة يعتبر مجالا للنشاط العام، باعتبار ان المجال العام يكون متاحا امام اناس قد لا يكون بينهم ثمة صلات او علاقات وهذا ينطبق على المسرح والسوق. في حين ان علم الاقتصاد يرى ان السوق الحرة، تمثل الالية الاولى لعمل النشاط الخاص. ويرى بعض الكتاب (مثل **R.sennet**)، ان الناس في الغرب –ومنذ القرن الثامن عشر-قد انسحبوا من الحياة والثقافة الاجتماعيتين...، باتجاه خصخصة المشاعر: أي الانسحاب من الجمع الى الجزء..، ومن الفعل العام الى الفعل الخاص..، ومن الاهتمام المدني **Civil** الى اشباع الاهتمام الخاص. وبالتالي، يرى هؤلاء الكتاب، بأن هذا التوجه يمثل اماتة **deadening** للحياة العامة والمجال العام **public space**. وقد تمخض هذا الانسحاب عن مزيد من التوجه نحو حيازة او امتلاك ثمة سلع كانت سابقا متاحة للجميع، الامر الذي ينطوي على تبعات **implication** في مجال التوزيع والرفاهية، كما سوغ (او برر) ايضا الاهتمام الذاتي والمشروع الخاص.

وبتعبير اخر، فأن الخصخصة تمثل- من منظور اجتماعي- انسحابا من المجالات العامة. فالعوائل العصرية في الغرب صارت-بسبب الوسائل الحديثة كالتلفزيون والسيارات الخاصة والمساكن المريحة، تميل الى انفاق الوقت والاموال ضمن الوحدات العائلية الخاصة، اكثر مما تنفقها على المجالات العامة كالمسارح والساحات والشوارع. ويرى (سيميل Simmel) ان كل ما هو ذو محتوى عام يصبح تدريجيا اكثر عمومية...، في حين ان كل ما هو ذو محتوى خاص يصبح اكثر خصوصية. ويبدو ان هذا الرأي ساري المفعول او ملموس فعلا فيما يتصل بتاريخ الدولة والعائلة: ففي الدولة الابوية Patrimonial كانت المهام والادوار العامة للدولة تختلط مع الادوار الخاصة. ولكن في الدولة العصرية يوجد تمييز بين المكاتب offices والشخوص، فالمكتب ذو صفة اعتبارية عامة، وتكون ملفاته وتمويله وقواعده كلها مميزة عن ملكية وشخصية الافراد، وحين انفصلت الادارة العامة وتمويلها عن ثروة وشخص وعائلة الحاكم، اصبحت الدولة ذات صفة عامة اكثر من صفتها الابوية. ويرى علم الاجتماع الحديث، ان المجالات الاسرية او المحلية domestic Spheres اصبحت اكثر خصوصية more private.

لقد ادى بروز الدولة "الليبرالية" الى التمييز بحدة بين العام والخاص، حيث اكدت على ان صفة (الخصوصية او الخاص) لا تنصرف الى النشاط الاقتصادي فحسب، بل تمتد ايضا الى العقيدة الدينية والايمان والممارسة الاخلاقية. وقد تزامن او تقارب هذا التوجه مع ما يعرف بحركة التنوير Enlightment. ولعل من نافلة القول ان تشير هنا الى ان الدولة (العلمانية)، تمثل امتدادا او افرازا لحركة التنوير على الصعيد الاجتماعي السياسي. ومن هنا يمكن القول بأن ارهاصات هذه الحركة لم تتجاوز حتى الان افاق المجتمعات الغربية و (تركية اتاتورك) الى حد ما. ومن جهة اخرى فان حركة التنوير في الغرب انطلقت من المدن اصلا، وذلك بعد حصول تغيرات جوهرية في البيئة الاقتصادية الحضرية urban ادت الى افراز انماط ثقافية cultural في المدن. وبتعبير اخر، يمكن القول بانه من غير الممكن حصول حركة التنوير بدون حصول تغير في البيئة الاقتصادية- وبالتالي في الانماط الثقافية- في المناطق الحضرية. وتظل المناطق الحضرية (المدن) هي التي تقود البيئة الثقافية cultural لعموم المجتمع، سواء باتجاه النهوض او باتجاه النكوص.

واذا اردنا ان نتحقق من صحة الطرح الاخير، يمكنان نراجع صفحات التاريخ لكي نتلمس ماذا نجم عن انهيار المناطق الحضرية في اعقاب أي غزو همجي...، وتاثير ذلك على البيئة الثقافية لعموم المجتمع (ولعل اوضح مثال على ذلك هو انهيار المركز الحضري في العراق في اعقاب الغزو المغولي، وما نجم عنه من نكوص في البيئة الثقافية لعموم المجتمع) وعلى اية حال، فأننا سنعود الى مناقشة انعكاسات التغير في المناطق الحضرية urban على البيئة الثقافية عند التطرق لتأثير المتغير الديموغرافي، في العراق.

واذا كانت "الليبرالية الكلاسيكية" تمثل خصخصة بحتة purely privatizing من الناحية الايديولوجية (الفكرية)، فأن الليبراليون المحدثون، يرجحون كبح انفلات السوق، ويعبرون عن ذلك من خلال التصويت والاداة الضريبية والنقابات. بحيث يمكن القول بان

تقوية الشخصية العامة للدولة، هو امتداد للفكر الليبرالي الحديث. كما ان جهود الليبرالية الحديثة نحو خصخصة الخلافات الدينية المتناحرة، قد ادى الى تطوير النظام المدني الحديث.

ان الكثير من جوانب الخصخصة لا تناهض المجال العام public realm بل تعززه . وتمثل عبارتي العام والخاص ، محورا في طروحات الفكر الليبرالي الحديث . فهو يرى ان الحكومة العامة ينبغي ان تتضمن قواعد لممارسة قوة الدولة ، وملاحظة انجازاتها ؛ كما ان قرارات ومناقشات الحكومة يجب ان يطلع عليها الجمهور ، وتكون مفتوحة للمناقشة العامة . أي ان مواطني الدولة الليبرالية الحديثة لهم الحق في ان تكون حكومتهم ذات تبعية عامة ، ليس فقط في اهدافها ، بل في سياقاتها ...؛ بمعنى ان تكون الحكومة قابلة للمحاسبة والمساءلة من قبل الناس (وهذا غير متاح في الانظمة الشمولية التي تفترض انها تمارس الملكية العامة وتهيمن على القطاع العام نيابة عن المواطنين). لكن الليبرالية الحديثة ترى ان منازل الناس، واماكن عبادتهم هي مجالات خاصة.

واستنادا الى ما تقدم، فأن الفرضية التي ستقوم عليها مناقشتنا اللاحقة، هي ان الخيار بين النشاطين العام والخاص، لم يكن على الاطلاق منسلخا عن المعطيات الاجتماعية والتاريخية التي تحصل في المراكز الحضرية urban centers بشكل خاص، باعتبارها هي التي تقود البيئة الثقافية، وهذه الاخيرة هي التي تؤشر خيارات النظام. كما اننا نفترض ايضا، ان الخصخصة لا تمثل مجرد ردة فعل على نمو الحكومة والعودة الى الاصول الفكرية الفردية (الكلاسيكية)، بل ان بعض طروحات الخصخصة تسعى لخلق نمط لعلاقات السوق، مشابهة او متفوقة على البرامج العامة (الحكومية) المعروفة. ونحن نميل الى الراي القائل بان التمييز بين العام والخاص، ينطوي على مسحة ايديولوجية عفا عليها الزمن، ولابد من تجاوزها استنادا الى معطيات براجماتية (أي عملية).

الصيرورة الاقتصادية ومسألة النظم:

يمثل النظام الاقتصادي، المنهجية التي يقوم بها البشر بتهيئة وتوجيه موارده المتاحة. وقد يظن البعض ان هناك تنوعا هائلا في هذه المنهجيات او النظم، بما يوازي التنوع في الثقافات والخصائص التي تميز المجتمعات البشرية. لكن الامر الذي قد يدعو للدهشة، انه رغم التنوع الواسع في المؤسسات والعادات الاجتماعية التي رافقت النشاطات الاقتصادية للمجتمعات، الا ان هناك عددا محدودا جدا من المنهجيات او الانماط (النظم) الاقتصادية التي يمكن مشاهدتها خلف هذا التنوع. والواقع ان التاريخ قد سجل لنا ثلاث انماط من النظم الاقتصادية-وهي: تلك التي تستند على مبدا التقليد (او التقاليد)، وتلك التي تعتمد على التوجيه او القسر command، وتلك التي يكون تنظيمها المركزي هو السوق (الاقتصاد الحر)(Market (Free Economy.

ان محدودية (او قلة) الانماط الاساسية للنظم الاقتصادية، تسترعي الانتباه الى المظهر الاساس لمشكلة النظم الاقتصادية، الذي يتمثل في هدف محوري لابد ان تتعامل معه كافة الاجراءات-والذي لا يتغير عبر التاريخ البشري-وهو التنسيق بين كافة الانشطة، وصولا الى التناغم بينها في اطار اجتماعي متماسك، يتيح في ان واحد صيانة المنظومة الاجتماعية social order، والسلع والخدمات اللازمة لاستمرارية المنظومة، والمحافظة على مهمتها التاريخية.

ويمكن تصنيف قضية التنسيق الاجتماعي الى مهمتين متميزتين، الاولى هي انتاج السلع والخدمات اللازمة لصيانة المنظومة الاجتماعية- وهي مسألة تستلزم تعبئة موارد المجتمع بما في ذلك المورد الاكثر قيمة وتحديدا...(اي المجهود البشري). والثانية هي قضية التوزيع..، لكن هذه المسألة الاخيرة لا تعني مجرد توفير ضرورات استمرار عرض العمل في المجتمع...، بل لابد ان تكون متوافقة مع القيم السائدة لكل منظومة اجتماعية...، ومتوافقة ايضا مع الادوار او المهمات التي يتوقع- او يؤمل- ان تقوم به الشرائح الاجتماعية المختلفة. وهذا يعني ان نمط التوزيع الافضل هو ذلك الذي يسمح لكل شريحة او فئة اجتماعية باداء دورها ضمن المرحلة التاريخية والاجتماعية، وصولا الى افضل النتائج الاقتصادية. ولابد ان نسجل هنا ان نمط التوزيع الذي تم اتباعه في الدول الغربية- رغم الماخذ التي يمكن ان ترد بشأنه- قد اتاح المجال خلال القرون الثلاث الماضية للفئات الاجتماعية الاكثر فاعلية، لكي تحقق افضل النتائج الاقتصادية، لكننا في مقابل ذلك، نجد ان الاتجاه نحو حرق المراحل التاريخية او تجاوزها- تحت ضغوط واعتبارات ومزايدات ذرائعية او سياسية- في معظم البلاد النامية، قد اجهض امكانات مساهمة الفئة الاجتماعية الاكثر فاعلية في التنمية...، وهي فئة (المنظمين الرواد) الذي شكلوا حجر الزاوية في التقدم الاقتصادي في المجتمعات الغربية.

لاشك ان نظام السوق يفرز الكثير من الضغوط والحوافز في ان واحد. لكن البواعث التي يولدها فيما يتصل بالربح والخسارة، لا تكون في العادة تحت سيطرة شخص واحد او مجموعة اشخاص، وانما تنبثق من خلال "عمل" النظام نفسه. وعندما نمعن النظر نجد ان "عمل" النظام هذا ، لا يعدو عن كونه سعي الافراد للحصول على المكاسب المالية عن طريق توفير (او عرض) الاشياء التي يرغب الاخرون في شرائها.

خلفيات تهميـ النشاط الخاص وتوسيع القطاع العام في البلاد النامية:

تتنوع وتتعدد الاسباب والدوافع التي تقف وراء تهميـ دور القطاع الخاص، وبالتالي توسع دور مساهمة القطاع العام في حصيلة النشاط الاقتصادي في البلاد النامية. ولكن يمكن ان نجمل اهم الدوافع والاسباب في المحاور الاتية:

أ-ان التطلع الى التنمية، يمكن ان يولد نوازع تميل الى اتباع اجراءات عنيفة من الناحية الاجتماعية، وربما ياخذ صيغة عدم استقرار اجتماعي ذات خطر شديد، مع ما يصاحبها من اضطراب سياسي حاد. الامر الذي يشكل معوقا اضافيا للتنمية، حيث يكبح اية مبادرات ايجابية للنشاط الخاص. هذا في الوقت الذي تعاني فيه البلاد النامية من ضالة حجم المدخرات الخاصة، وتراجع امكانات الاقتراض من المؤسسات التمويلية والمصارف. ويضاف

الى ذلك تهيب او خشية راس المال المحلي- اصلا- عن الاستثمار في المجالات المرغوب فيها التي تستلزم اقامة اصول ثابتة (تكوين راس مال ثابت) ذات مردود على امتداد زمني طويل ومما يفاقم من تهيب النشاط الخاص في البلاد النامية، قصور البنية التحتية infrastructure التي تتيح للاستثمار الخاص تحقيق نتائج اقتصادية جيدة.

ب-ان اضطرار الكثير من حكومات البلاد النامية الى الاقتراض من الخارج، قد وفر لها امكانات تمويلية، قامت بتحويلها الى استثمارات في مشاريع مملوكة للدولة...، في الوقت الذي تفتقر فيه اكثر البلاد النامية الى الكفاءات التنظيمية في اجهزتها الرسمية، بما يمكنها من تحقيق نتائج اقتصادية ايجابية. ومن المفارقات الغريبة في هذا المجال- خلال فترة الخمسينات والستينات من القرن العشرين- ان مؤسسات التمويل الدولية، بل حتى الدول المقرضة كانت تطلب او تشترط في احيان كثيرة، ان تقوم حكومات البلاد النامية- او تشارك على الاقل- في اقامة مشاريع استثمارية، وكانت ترى ان ذلك يضمن حسن الاستفادة من القروض والمساعدات في مجال التنمية الاقتصادية.

ج-المتغير السياسي الداخلي او المحلي: تحت تأثير الرغبة في كسب التأييد الشعبي وطرح شعارات تتجاوز مراحل التغير الاجتماعي والاقتصادي- حتى من وجهة النظر الماركسية او اليسارية- اندفعت الكثير من حكومات البلاد النامية الى توسيع مجالات ومشاريع القطاع العام. والواقع انه تحت تأثير نفس المتغير السياسي، ارتأت الكثير من السلطات المحلية في البلاد النامية، ان توسيع القطاع العام هو الخيار الافضل- على الاقل في الامد القصير- لتوسيع فرص العمل وامتصاص العاطلين، الامر الذي جعل مشاريع القطاع العام مرتعا للبطالة المقنعة، وهذه الظاهرة يمكن ان تخلق نمطا سلوكيا مترديا في الاداء..، تصعب معالجته لاحقا.

د-لاشك ان انخفاض الكفاءة الحدية لراس المال- تحت تاثير عوامل عديدة من بينها ضالة البنية التحتية والاضطرابات الاجتماعية والسياسية- في كثير من البلاد النامية، يؤدي الى انخفاض او تراجع الاستثمار للنشاط الخاص. ولكن في المقابل نجد ان توفر مصادر مواد خام- كالبترول- في هذه البلاد، فضلا عن القروض الخارجية، قد اتاح لحكومات البلاد النامية مصادر تمويلية استثمرتها في مشاريع مملوكة للدولة.

بعض النتائج المترتبة على تهميد دور القطاع الخاص في البلاد النامية:

رغم وجود معوقات فعلية ادت الى تحجيم دور ومساهمة القطاع الخاص في البلاد النامية، ولكن من المفيد ابراز اهم ملامح النتائج السلبية المترتبة على ذلك .

ولعل من اهم تلك الافرازات هي التضحية باعتبارات النتائج الاقتصادية الايجابية في الامد البعيد، لحساب ترجيح اعتبارات الامد القصير. ومن ابرز المؤشرات التي تقع في نفس الاطار، هو تحجيم الكفاءة التنظيمية للقطاع الخاص الذي انجز عملية التقدم الاقتصادي في الدول الغربية.

ولاشك ان من بين اهم النتائج المترتبة ايضا، هو انخفاض الفائض الاقتصادي (الفرق بين قيمة الانتاج والتكلفة)، بسبب الهدر في استخدام الموارد في مشاريع القطاع العام، وعدم ترشيد التكاليف. وهذا يعني ضمنيا التضحية باعتبارات الجدوى الاقتصادية (Economic feasibility).

ومن المهم التأكيد ثانية على ان توسيع القطاع العام قد ادى الى تكريس مظاهر البطالة المقنعة التي تؤدي الى خلق نمط من السلوك المؤسسي institutional behavior يتمثل في الاداء المتردي للعاملين وانخفاض مستويات الانتاجية.

ولاشك ان عدم الاطمئنان الى الحكومة، يمتد الى الخوف من التضخم النقدي والضرائب الباهضة ونزع الملكية والانتقام السياسي، كما يسبب هروب راس المال الى الخارج او –في حالات اقل سوءا- اكتناز الثروة والمضاربة في شراء الاراضي بدلا من المشاريع المنتجة.

ويمكن القول بصورة عامة، انه في الاقتصاد المختلط، عندما تتخطى الحكومة دورها المعتدل في توفير خدمات اساسية معينة للقطاع الخاص، فلابد من ظهور بعض الصعوبات. وتصبح المشكلة اكثر تعقيدا اذا كان الموظفون المدنيون قد اصبحوا يشكلون بيروقراطية ذات تأثير على صانعي القرارات، اذ انهم بذلك سيشكلون شريحة ذات مصالح، ويمكنهم عندئذ توجيه الامور لخدمة مصالحهم.

ألية الخصخصة وامكاناتها:

تعني الخصخصة privatization تحويل ملكية مشاريع الاعمال من الحكومة الى الملكية الخاصة. ويمكن ان يتضمن ذلك لا مركزية الصناعة او التحول عن تأميمها denationalization..، وقد يمتد الى السماح للقطاع بتوفير خدمات كانت سابقا ذات صفة حكومية.

وبصورة عامة فأن الية الخصخصة تاخذ صيغة بيع الاصول المملوكة للدولة الى القطاع الخاص. فبعد ان ولى زمن التأميم، اصبحت الخصخصة صيحة الزمن الراهن، وقد قامت (مارجريت تاتشر) بدور الريادة في هذا المجال بعد ان استلمت رئاسة الحكومة في المملكة المتحدة سنة ١٩٧٩، حيث قامت الحكومة البريطانية خلال عقد الثمانينات من القرن العشرين ببيع اصول حكومية بلغت قيمتها (٢٩) بليون جنيه استرليني، وبذلك تقلص حجم القطاع العام الى النصف. وقد حذت اقطار اخرى في اوربا واسيا..، ومؤخرا في امريكا اللاتينية والاقطار الشيوعية السابقة في اوربا الشرقية، بنفس الاتجاه. وقد قامت بعض الحكومات الافريقية باتخاذ خطوات مبدئية لخصخصة الاصول المملوكة للدولة- او على الاقل زيادة دور ومساهمة القطاع الخاص. وقد تم السماح(لسلطات الولايات)، في الولايات المتحدة الامريكية بخصخصة منشات البنية التحتية لمواجهة بعض مشاكل الميزانية، حيث قامت ببيع اشياء مثل المطارات والطرق الخاصة. وقد لوحظ انه في الفترة ١٩٨٥-١٩٩٢ تم بيع ما قيمته (٣٠٠) بليون دولار من الممتلكات العامة على الصعيد الدولي.

وتلجأ الحكومات الى عملية الخصخصة لاسباب متباينة. لكن هناك ثمة سببين رئيسيين: الاول هو تقليص حجم القطاع الحكومي، سعيا وراء تحقيق كفاءة اقتصادية اكبر، والثاني هو لغرض جمع ايرادات نقدية. وقد احتسبت عملية الخصخصة في المملكة المتحدة باعتبارها انفاق سالب اكثر مما هي لتمويل الانفاق (أي بديلا عن تمويل الانفاق العام)..، ولهذا فقد اتهم احد اعضاء حزب المحافظين، السيدة "تاتشر" بانها قامت ببيع مصوغات العائلة: Selling the family silver- ويقصد العائلة البريطانية-.

توجد اساليب متنوعة للخصخصة. ففي بريطانيا، تم عرض العديد من الشركات ذات الملكية العامة، مثل شركة الاتصالات البريطانية وشركة الغاز البريطانية، للمستثمرين، بسعر محدد لكل سهم واحد، على ان يتم دفع اقيامها باقساط، مع وضع محددات لمقدار ما يمكن بيعه من كلا الشركتين للمستثمرين الاجانب ولمستثمري الشركات الكبرى Corporate Investors وللافراد.

وفي حالات عديدة، تمسكت الحكومة بما يسمى بـ "الاسهم الذهبية" كوسيلة تضمن لها امكانية اعاقة اية تعاملات او تعاقدات رئيسية مثل هيمنة مشروع اجنبي وتأثيره على عملية خصخصة جديدة او حديثة. وفيما يتعلق بشركات المنافع العامة، تم ايضا تعيين منسقين ومنحهم صلاحية "الحكم المرجعي" على زيادات الاسعار والرجوع الى الجهات ذات العلاقة عندما تكون هناك ثمة احتمالية لعمليات مضرة بالمصالح العامة. وان احدى السبل لاكتساب الدعم الشعبي للخصخصة، هي تشجيع الافراد على شراء الاسهم (او منحهم اذونات يمكن استعمالها في شرائها). وفي اكثر اقطار اوربا الشرقية (التي كانت شيوعية سابقا..)، حاولت الحكومات نشر (او توسيع نطاق) ملكية اسهم الشركات التي جرت خصخصتها. لكن هذا الاسلوب يعني في اكثر الاحيان ان الحكومة لن تتمكن من جمع او استحصال مبالغ ملائمة من عملية الخصخصة، بالمقارنة مع ما كان يمكن جمعه من خلال المزايدة مثلا. وهناك ثمة عامل مهم اخر في عملية خصخصة المشاريع في الاقطار (الشيوعية سابقا)، وهو ان تلك الشركات التي تمت خصخصتها، لم تكن غالبا مغرية للاستثمار فيها.

وبصورة عامة فان عملية الخصخصة برهنت على نجاحها في زيادة كفاءة المشاريع التي كانت قد عانت من سيطرة القطاع العام. فشركة الاتصالات، والخطوط الجوية البريطانيتين هما الان اكثر كفاءة..، وتقدمان خدمات افضل مما كان عليه الحال عندما كانتا مملوكتان من قبل الدولة. ولكن من ناحية اخرى فان عملية الخصخصة لم تخلو من التعرض للانتقاد.

حيث اعتقد العديد من ذوي الراي بانه كان ينبغي توفير قدر اكبر من المنافسة عند خصخصة شركة الغاز البريطانية. كما ان الارتفاعات الكبيرة في اسعار اسهم الشركات التي جرى خصخصتها قد جعلت البعض يعتقد بان تلك الشركات قد بيعت بثمن بخس. وفي الاونة الاخيرة كانت هناك ادانات واسعة للرواتب المدفوعة وخيارات الاسهم الممنوحة لاولئك الذين يديرون الشركات التي جرت خصخصتها. وان بعض هؤلاء الذين يديرون المشاريع التي تمت خصخصتها يحصلون الان على اضعاف ما كانوا يحصلون عليه سابقا عندما كانوا يؤدون- بقدر او اخر- نفس العمل السابق عندما كان المشروع مملوكا للقطاع العام.

وفي نفس الوقت- وقد يكون هذا هو الاهم- فان اكثر المشاريع الصناعية التي جرى خصخصتها قد قامت بتقليص اعداد المشتغلين فيها بشكل ملموس، في الوقت الذي ضيقت الخناق على زيادات الاجور للعدد الاكبر من قوة العمل.

ونحن نعتقد ان الاشكالية التي ستواجه الخصخصة في العراق، وفي البلاد النامية الى حد ما ايضا- على الاقل في الامد القصير- سوف تتمثل في هذه النقطة الاخيرة..، هذا على الرغم من القناعة المبدئية بالايجابيات التي يمكن ان تتمخض عن عملية الخصخصة في الامد البعيد، اذا تم توجيهها بشكل عقلاني. لذلك فأن اجراءات الخصخصة لابد ان تتوخى اكبر قدر ممكن من الموازنة الدقيقة بين طموحات الامد البعيد- من ناحية- واشكاليات الامد القصير وما قد تسفر عنه من اثار اجتماعية سلبية- من ناحية اخرى.

ملاحظات حول افاق الخصخصة في العراق:

في ضوء كل ما تقدم ، سنحاول هنا- وبشكل موجز- مناقشة النقاط التالية:

١-المؤشرات المعززة لاحتمالات توسع مساهمة راس المال المحلي الخاص في العراق، في الظرف الراهن.

٢-المحاذير المتوقعة للخصخصة في العراق، واحتمالات نتائجها.

٣-الاجراءات التي يمكن اقتراحها لتلافي او تخفيف اثار الخصخصة في الامد القصير، والامد اللاحق.

٤-ملاحظة في الجانب الاجتماعي لسياسة الخصخصة في العراق.

١- هل من المحتمل توسع مساهمة راس المال المحلي العراقي في الظرف الراهن :

المحنا في سياقات مناقشتنا في الفقرات السابقة، الى ان تهميـ النشاط الخاص أي راس المال المحلي العراقي، كان نتيجة منطقية لاسباب ومتغيرات عديدة، من اهمها ارهاصات المتغير السياسي وملابساته ودوافعه، فضلا عن ضعف البنية التحتية..، وكل ذلك ينعكس سلبا على الكفاءة الحدية لراس المال (أي معدل العائد (العوائد) المتوقعة من الاستثمار الاضافي) ويؤدي بالنتيجة الى تراجع رغبة راس المال المحلي ومساهمته في الاستثمار، فينكمـ في مجالات هامشية ضيقة كالمضاربات في بيع وشراء الاصول، وعمليات المبادلات السريعة..، التي تتيح لرؤس الاموال امكانية التراجع او الاختفاء السريع عند الضرورة.

لكن هذا التشخيص لحالة رأس المال الخاص المحلي العراقي ، يعني – من بين امور أخرى- أنه لم تتوفر لديه بعد المهارات التنظيمية التي تتيح له أمكانية أدارة وتوجيه المشاريع الاقتصادية التي قد تتحول ملكيتها من القطاع العام الى القطاع الخاص، وتحقيق نتائج اقتصادية ايجابية. ومما يزيد من قتامة هذه الحقيقة، ان هامشا كبيرا من الثروات الفردية- ولعله الاكبر اطلاقا- يمثل ثروات طارئة او مستحدثة جاءت نتيجة مكاسب ظرفية عارضة Wind- fall، سواء من خلال النظام السياسي السابق او ما اعقب سقوطه من اعمال سميت

بـ "الحواسم". ومن الصعب ان نتصور امكانية وجود اية قدرات عقلانية اقتصادية لدى هؤلاء، تتيح لهم ان يصبحوا رجال اعمال قادرين على الاستثمار في مشاريع اقتصادية ذات اصول ثابتة..، ولكن من المحتمل ان يغتنم بعضهم فرصة الخصخصة..، فيتخذ منها مجالا او ملاذا لغسيل الاموال القذرة.

وبصرف النظر عن الملاحظة الاخيرة، فأن مساهمة راس المال الخاص العراقي المحلي-سواء الثروات النظيفة او الاموال القذرة- في عملية الخصخصة، لابد ان تستلزم قدرا ملائما من الاستقرار الاجتماعي في ظل نظام سياسي واضح المعالم، كما تستلزم الاطمئنان الى اعادة الحياة الى البنية التحتية المدمرة وفي مقدمتها الكهرباء وطرق النقل ومستلزماتها وبدون ذلك فان رؤوس الاموال المحلية الخاصة، سوف تظل قابعة في زوايا ضيقة كاعمال المضاربات والوساطة التجارية..، ولعل خير شاهد على ذلك..، السيل الهائل من السيارات المستوردة التي دخلت العراق في الاشهر القليلة التي اعقبت سقوط النظام السياسي السابق.

ونحن نميل الى الاعتقاد بان الانطلاقة الاولى لعملية الخصخصة في العراق، سوف تبدأ بمشاركة او مبادرة من رؤوس الاموال الاجنبية، حيث يوفر ذلك قدرا من الثقة والاطمئنان لراس المال العراقي المحلي بخصوص الجدوى الاقتصادية للمساهمة في الخصخصة كما يوفر الاطمئنان حول استمرارية الوضع الجديد لتلك المشاريع..، فضلا عن الاطمئنان الى حسن ادارة واستثمار هذه المارايع مستقبلا بعد خصخصتها.

وبصورة عامة فان عمليات الخصخصة- سواء في العراق او على الصعيد العالمي- سوف تتداخل مع سياقات العولمة...، وتمثل خطوة على طريقها. فالعولمة هي الهدف الاساسي المطلوب، بعد ازمة الركود التضخمي في الغرب. لكن ذلك يحتاج الى دراسة مستقلة.

٢- المحاذير المتوقعة للخصخصة في العراق، واحتمالاتها:

المحنا سابقا الى انه تحت تأثير العامل السياسي، لجأت الكثير من حكومات البلاد النامية الى استيعاب وتشغيل اعداد غير قليلة من الايدي العاملة، في مشاريع القطاع العام..، الامر الذي جعل بعضها يعاني من وجود فائض في العاملين، او ما يعرف بالبطالة المقنعة. والواقع ان حكومات البلاد النامية-وخاصة في العراق- لم تنظر الى مشاريع القطاع العام كوحدات اقتصادية فحسب، بل كادوات مساعدة ايضا عند الحاجة لتدعيم شعبيتها او استقرارها السياسي. ولابد ان يأتي ذلك على حساب التضحية بمعايير الجدوى الاقتصادية للتشغيل (الاستخدام) او للانتاج. وفي بعض الاحيان قد يتم تجاوز الاعتبارات الاقتصادية في تحديد اسعار السلع التي تنتجها مشاريع القطاع العام.

في ضوء الملاحظة المذكورة انفا، فان في مقدمة المحاذير او الملابسات التي يمكن ان ترتب على الخصخصة، هو ان تقوم المشاريع بتقليص اعداد المشتغلين والاستغناء عن بعض الايدي العاملة. وقد يزداد الامر حدة، اذا قامت هذه المشاريع باعادة هيكلة كياناتها الاقتصادية باتباع اساليب انتاج موفرة للعمل Labour saving Techniques.

ومن المحتمل ايضا ان تقوم بعض المشاريع- بعد خصخصتها- برفع اسعار منتجاتها...، خاصة اذا قررت تحسين نوعية تلك المنتجات.

ومن المرجح ان حصول مثل هذه النتائج يمكن ان يؤدي الى خلق نقمة شعبية او مواقف رافضة للخصخصة، وسوف تحسب نتائجها كسلبيات على النظام السياسي الجديد. وفي اطار الخيار الديمقراطي المتوقع- او الذي يفترض وجوده- مستقبلا، فأن ذلك سوف لن يكون في صالح النظام او التشكيلة الحكومية القادمة.

ومن الامور التي يجدر ملاحظتها، أن اسعار بيع أسهم المشاريع التي سوف يتم خصحصتها سوف تكون متواضعة ابتداءا، وهنا نجد انه في اطار اللعبة السياسية "الديموقراطية ، فان الاطراف التي ستكون خارج تشكيلة الحكم..، سوف تدعي بأن مشاريع القطاع العام السابق قد تم التضحية بها بثمن بخس. وقد حصلت مثل هذه المفارقة سابقا في دول اخرى قامت ايضا بالخصخصة.

٣-إمكانيات تخفيف أو تلافي، آثار الخصخصة:-

نستطيع القول، في ضوء ما تقدم ان عملية الخصخصة لابد ان تجري وتدار بشكل رصين ومتأني.

ولغرض تجنب اية ارهاصات سلبية محتملة، فلابد من الحرص على توفير قدر كبير من الشفافية والعلنية في اجراءات الخصخصة، بحيث لا تكون اية حلقة من حلقاتها غامضة او خافية، من اجل قطع الطريق على احتمالات استغلالها لاغراض سياسية. ومن المفيد جدا في هذا المجال تشكيل لجنة لدراسة تجارب الخصخصة في بلدان اخرى والتعرف على الملابسات والاشكالات التي رافقتها او احاطت بها..، وذلك تجنبا او تلافيا للاشكالات التي جابهتها او وقعت فيها.

ولعل الاهم من ذلك هو مراعاة الظروف المحلية في العراق خاصة تلك التي تتصل بحجم البطالة المتفشية اصلا، حتى قبل الشروع بعملية الخصخصة، لذلك فلعل مما يخفف من وطأة هذه الاشكالية هو ان يتم توقيت خطوات الخصخصة مع حملات اعادة اعمار البنية التحتية في العراق..، لان عملية اعادة الاعمار سوف تمتص اعداد غير قليلة من الايدي العاملة، أي توفر فرص العمل، الامر الذي يمكن ان يخفف من وطأة تسريح بعض المشتغلين في المشاريع التي سوف تتحول الى القطاع الخاص، ومن المفيد ايضا ان يتم في نفس الوقت تقديم تسهيلات لرجال الاعمال المحليين- وحتى للاجانب- لاقامة مشاريع جديدة قادرة على توفير فرص عمل اضافية.

لكن الجانب الاهم في هذا السياق، هو ان لا تمتد عملية الخصخصة الى مشاريع المنافع العامة (الكهرباء والماء)، والى صناعة استخراج النفط الخام، نظرا لما ترتب عليه من نتائج خطيرة على الصعيد الاجتماعي؛ حيث ان مشاريع المنافع العامة كانت تقليديا منذ بداية الحكم الوطني في العراق،(في العهد الملكي)، مملوكة للقطاع العام؛ اما صناعة استخراج النفط

الخام، فقد اصبحت منذ التأميم احدى العلامات او المكاسب التي تؤكد على الهوية الوطنية لاي نظام سياسي قادم في العراق .

٤- ملاحظة في الجانب الاجتماعي لسياسة الخصخصة في العراق:

من الخصائص الواضحة للمجتمع العراقي بشكل خاص- والمجتمع العربي بشكل عام- هيمنة الذهنية الابوية Patriarchic mentality التي تنظر الى الحكومة او الدولة كراع او (حامي). وهذا التوجه الذهني هو امتداد لاستمرار تأثير النظام القبلي او العشائري الذي يعتبر الشيخ بمثابة الاب لابناء القبيلة وكوجه لكرامتها. فالحكومة او الدولة تمثل- على الاقل من الناحية السايكولوجية بمثابة شيخ العشيرة او اب العائلة.

وهذه الحقيقة الاكيدة قد سهلت- بل دفعت- الى قيام النظم السياسية الشمولية الدكتاتورية. لكن هذه النظم- بدورها- لكي تدعم دورها وسلطتها، وجدت ان من مصلحتها توسيع مساحة ملكية الدولة للمشاريع الاقتصادية بصرف النظر عن اعتبارات الجدوى الاقتصادية Economic Feasibility واعتبارات الكفاءة الاقتصادية Economic Efficiency.

ورغم ان هذه الملاحظة قد تبدو اقرب الى الجانب السياسي الاجتماعي، لكننا نعتقد بأنها تطرح بعدا هاما جدا فيما يتعلق بسياسة التحول نحو القطاع الخاص او الخصخصة Privatization فمن المهم في هذا المجال الحرص على ان تكون خطوات عمليات الخصخصة، مترافقة ومتزامنة مع اتخاذ اجراءات رسمية اخرى ترسخ القناعة لدى ابناء المجتمع با توسيع دور القطاع الخاص، لا يعني بالضرورة التخلي عن الدور الحامي او الراعي للدولة. ويمكن ان نقترح في هذا المجال القيام باصدار تشريعات رسمية في مجال اعانات البطالة- مثلا- او غيرها، في وقت مقارب او مرافق للاعلان عن خطوات في مجال الخصخصة.

وبصورة عامة، يبدو ان اجراءات التحول نحو القطاع الخاص، بحاجة ماسة الى نشاط اخر في مجال الاعلام الاقتصادي، الذي يستهدف ايضاح مزايا وايجابيات الخصخصة على المدى البعيد.

ولعل من الغريب ان نلاحظ في بعض البلدان العربية التي تحاول التوجه نحو الخصخصة، انها تقوم في نفس الوقت بالترويج للتوجهات القبلية. ولا ندري كيف يمكن التوفيق بين هذه الطروحات... .

الديموقراطية والخصخصة، والاختلال الديموغرافي-الاجتماعي:

حين نلخذ في الاعتبار التأثير الذي مارسه المتغير السياسي المحلي، على تهميـ دور القطاع الخاص في العراق، لابد ان نضطر للتسليم بان نجاح الخصخصة واستمرارية تفعيل دور النشاط الخاص، سوف يعتمد الى حد بعيد على نجاح واستمرارية الخيار الديموقراطي

على الصعيد السياسي. وفي نفس الوقت فان طبيعة الصدى الشعبي- الاولي- للخصخصة، سوف يرتبط بمدى قدرتها على توفير فرص العمل وامتصاص البطالة.

ومن هنا يمكن القول بأن الاختلال الديموغرافي، يطرح بعدين في هذا المجال، احدهما في الاطار الاقتصادي المباشر، والاخر في الاطار الاجتماعي؛ وان كان ينطوي على نتائج اقتصادية اكثر خطورة في مسار التحول. ولكي نتمكن من الاستطراد في ايضاح المسألة، فنحن مطالبون ابتداء بتقديم ايضاح موجز لفكرة الاختلال الديموغرافي- الاجتماعي. وهنا نبادر الى القول بان مرجعيتنا في تشخيص هذا الاختلال...، تتمثل في نمط الحركة السكانية من الريف الى المدن، التي حصلت في اوربا الغربية.

ارتبطت حركة انتقال السكان من الريف الى المدن في اوربا rural- urban migration بتوسع التشغيل في الصناعة والخدمات في المناطق الحضرية urban. وقد كانت هذه الحركة متسقة الى حد ما –من الناحية الزمنية- بحيث اتاحت للمناطق الحضرية تحقيق نتيجتين هامتين:

أ-استيعاب معظم السكان المنتقلين في فرص عمل حقيقية منتجة (وفي اطار علاقات انتاج من نمط جديد) وليس في انشطة هامشية peripheral.

ب-خلق انماط جديدة من السلوك mode of behavior والقيم الاجتماعية social values نتسجم مع النمط الجديد من العلاقات الانتاجية والاجتماعية. وقد ادى هذا التحول الى تهميـ او تحييد قيم القرابة (القيم القبلية)، كما ادى الى خصخصة وتحييد القناعات الدينية والطائفية؛ الامر الذي فسح المجال لتقبل طروحات ما سمي بحركة التنوير Enlightment التي اتاحت بدورها قبول الخيار العلماني والممارسة الديموقراطية.

ومن المؤكد ان النتيجتين المذكورتين انفا قد قادتا الى اضعاف امكانية انقياد الافراد الى رؤى او مواقف جمعية Collective خارج اطار قناعاتهم الفردية.

اما في معظم البلاد النامية- وخاصة في الاقطار النفطية- فان البنية (الريعية) التي تهيمن على هياكلها الاقتصادية، قد ادت الى موجات كبيرة من الهجرة من الريف الى المدن، دون ان يسبقها او يصاحبها توسع مناسب في القطاع الانتاجي الحديث في المناطق الحضرية.

لقد كانت (نظرية التنمية في ظروف عرض العمل غير المحدود)، ترى بأن وجود العمل في الريف-وانخفاض الناتج الحدي للعمل فيه الى مستويات متدنية جدا- يمكن ان يتيح للبلاد النامية، سحب الكثير من الاعداد الفائضة وتشغيلهم باجور منخفضة ايضا في القطاع الحديث في المناطق الحضرية. وهذا يفترض ان خط التكلفة سوف يمس منحى الناتج المتساوي في نقطة ترجح اختيار اساليب انتاج مكثفة للعمل Labour intensive Techniques في القطاع الصناعي الحديث.

رسم بياني (راجع الشكل رقم – ١- فى الملحق)

لقد ادت الاقتصادات (الريعية) الى توفير مساحة واسعة من مجالات العمل في الانشطة الطفيلية والوساطة التجارية والاجهزة الامنية والقوات المسلحة والباعة المتجولين...، وبمعدلات للدخل اعلى من تلك التي افترضتها نظرية التنمية في ظروف عرض العمل غير المحدود. وهذا يعني (بلغة النظرية الاقتصادية) تغير مسار ودرجة انحدار خط التكلفة بحيث يمس منحنى الناتج المتساوي، في نقطة ترجح اختيار اساليب انتاج موفرة للعمل ومكثفة لراس المال في القطاع الصناعي الحديث، الامر الذي يعني الحد من امكانيات توسيع التشغيل في القطاع الحديث وبالتالي الحد من امكانية خلق انماط جديدة من السلوك والقيم الاجتماعيتين.

رسم بياني (راجع الشكل رقم -٢- في الملحق)

وخلال عقود قليلة من تدفق الهجرة الداخلية، من الريف والبادية الى المناطق الحضرية، صار سكان المدن الاصليون، يمثلون نسبة ضئيلة من مجموع سكان المناطق الحضرية- وخاصة العاصمة ومن الطبيعي ان يؤدي الى هيمنة وطغيان القيم الريفية والبدوية على المناطق الحضرية.

وليس من الصعب علينا ان نستنتج ما يعنيه ذلك، في مجال ترسيخ القيم القبلية والطائفية بدلا من تحييدها. والاهم من ذلك تهيئة امكانية انقياد الافراد الى مواقف جمعية، وتغييب القناعات الخاصة. وهذا النمط من القيم والمواقف الجمعية Collective هو ما اسماه "ابن خلدون" "بالعصبية"، ويقارب ما اطلق عليه المفكر (اريك فروم Erich fromm) تعبير "الخوف من الحرية". (راجع كتاب: Erich fromm: The fear of freedom; Routledge; 1961)

وبقدر تعلق الامر بالعراق- واستنادا الى بيانات المجموعات الاحصائية الرسمية- فقد ارتفعت نسبة سكان الحضر من ٣٩.٢% في سنة ١٩٥٧، الى ٦٣.٧% سنة ١٩٧٧. وتشير التقديرات السكانية لسنة ٢٠٠٤ (نقلا عن مايكروسفت Microsoft, Encarta, 2005) الى ان نسبة سكان الحضر قد ارتفعت الى ٦٧%. وقد كان للهجرة من الريف الى المدن دورا خطيرا في تغيير خارطة التوزيع النسبي للسكان بين الريف والحضر؛ لان معدلات الولادات لدى سكان المدن الاصليين اقل بكثير من معدلات الولادات لدى سكان الريف واستنادا الى تعداد سنة ١٩٧٧، فان اثنتا عشر محافظة من اصل ثمانية عشر يحتويها العراق كانت طاردة للسكان. وقد استوعبت بغداد لوحدها نسبة ٥٠% من المهاجرين (راجع: د.طارق العكيلي وطالب العقابي: "الموارد البشرية والتشغيل في العراق" ١٩٩٧- صادر عن هيئة التخطيط والبرنامج الانمائي للامم المتحدة. ص٧-٨). وقد كشفت بعض الدراسات العلمية الاقتصادية، بأن النسبة العظمى من النازحين الى المدن في العراق..، انما يعملون في النشاط غير السلعي (راجع: د. طارق العكيلي: "حول بواعث توسع التشغيل في النشاط غير السلعي". مجلة الدراسات القومية والاشتراكية- ايلول ٢٠٠١). والجدير بالملاحظة انه في اطار هيمنة (الطابع الريعي) على هيكل الاقتصاد، وانحسار مساحة القطاع الصناعي الحديث، فأن العاملين في الانشطة غير السلعية، يظلون محتفظين بقيمهم الاجتماعية لفترات اطول- علما بأن التحول في القيم والانماط السلوكية يستغرق اصلا فترات طويلة قد تمتد الى اكثر من جيل

واحد. واذا جاز لنا ان نتبنى وجهة نظر بعض المتخصصين في علم الاجتماع، في اعتبار اعمال السلب والاغتصاب، مظهرا للرجولة والبطولة في اطار القيم الريفية والبدوية ""اللي ما يحوف مو رجال"..، واذا جاز لنا ان نتقبل ان التوجه نحو الاستقطاب او الانصياع لما يراه الراس الكبير "اللي ما لو كبير، يشتيريلو كبير" يمثل ايضا امتدادا للقيم والنمط السلوكي الريفي والبدوي (راجع كتابات د. علي الوردي، وخاصة: شخصية الفرد العراقي)- ، يمكننا عندئذ ان نفسر الكثير من الاحداث والارهاصات التي حصلت وتحصل اليوم..، في الساحة العراقية خاصة...، او في المنطقة العربية بشكل عام.

وفي ضوء ما تقدم، فنحن نعتقد ان الهياكل الاقتصادية الريعية- وفي ظل تهميـ او غياب القطاع الانتاجي الحديث والنمط العصري للعلاقات الانتاجية الاجتماعية- يتحول الى بودقة "لتحنيط" وادامة القيم والانماط السلوكية الريفية والبدوية ؛ ويعيق بالنتيجة افاق توسيع نشاط القطاع الخاص والممارسة الديموقراطية. وبتعبير اخر، فأنه في ظل الهياكل الاقتصادية (الريعية)، تكون الارضية متاحة لممارسة كافة انماط القوة السافرة Naked power والكهنوية priestly ولظهور القادة والاتباع Leaders & Followers، وتتعذر امكانات الترويض Taming (راجع Bertrand Russell: power; A new social analysis; UNWW, London 1960)

(يحوف): يعني يسرق بلهجة الريف جنوب العراق.

الديموقراطية والخصخصة: وحدة الهدف وتنوع الاغراض:

انه لامر يدعو للاستغراب حقا ان تصحو الولايات المتحدة وبريطانيا، بعد احداث سبتمبر ٢٠٠١، لكي تدعو بلهفة وحرص ظاهرين، لنشر الديموقراطية- ومن ثم الخصخصة- في العالم، وكأن (نوريجا) و (سالازار) و(بينوشيت) وغيرهم..، لم يكونوا في يوم ما من ادوات الولايات واذرعها. او كان (طالبان) لم تكن دمية لها في افغانستان..

وقد اوضحت سابقا في مقالتي الموسومة: (العولمة، الخلفية الاقتصادية والسياقات السياسية- مجلة ام المعارك العدد ٣٠/ ٢٠٠٢) بأن مطالبة الولايات المتحدة بالخصخصة والديموقراطية..، تعتبر (لازمة) لا مناص عنها لتمرير العولمة. وهذه الاخيرة بدورها، (لازمة) لا مناص عنها لابعاد شبح ازمة الركود التضخمي، التي لم تعد اليات السياسة المالية والنقدية قادرة على مواجهتها. ومن هنا فأن الحماسة التي تعبر عنها الولايات المتحدة ازاء الخصخصة..، هي امتداد للهفتها الصارمة نحو العولمة، التي تعلم انها سوف تحتويها من خلال الشركات متعددة الجنسية multi-national companies.

أما بالنسبة للبلاد النامية- وفي مقدمتها العراق- فأن الديموقراطية تعتبر لازمة ضرورية(لتطمين) وتوسيع مساهمة راس المال الوطني الخاص، الذي بدونه لا يمكن انجاز تنمية اقتصادية حقيقية وحصول تراكم راسمالي في المجالات الانتاجية الحديثة.

وقد يبدو لاول وهلة ان المسألة لا ضير فيها- ما دامت هناك ثمة ارضية مشتركة- لكننا نعتقد ان الامر ليس بهذه البساطة. فقد عبر السيد (بريمر) الحاكم المدني الامريكي في العراق في اعقاب الاحتلال، عن الهدف الصريح للولايات المتحدة، حين اصدر قانون الاستثمار الاجنبي، واعطى للشركات الاجنبية الحق بتحويل نسبة ١٠٠% من ارباحها الى الخارج، كما اعطى الحق للمستثمرين الاجانب باقامة وامتلاك اية مشاريع، بدون مشاركة راس المال المحلي الخاص. ان ذلك يعني عمليا ابقاء الاقتصاد العراقي- في أي وقت تراه الولايات المتحدة- عند نقطة الصفر: zero- sum economy لكن الاهم من ذلك- كما اوضحنا في الفقرة السابقة- ان الممارسة الديموقراطية في العراق وكثير من البلاد النامية، لم تعد مرهونة بقرار مزاجي تتخذه الولايات المتحدة. وبصرف النظر عن اية قناعة او أي تاثر بما يسمى (نظرية المؤامرة)، يمكن القول بانه بقدر ما ساهمت الولايات المتحدة والدول الغربية في اعاقة نمو الصناعات الحديثة، وفي تبديد موارد البلاد النامية في حروب (دون كيشوتية)، فأنها تحصد اليوم ما زرعته بالامس. ان ما تسميه امريكا اليوم بالارهاب، هو نتاج الهياكل الاقتصادية (الريعية) وما تفرزه من انماط سلوكية وقيم عامة اجتماعية. فهل ثمة مخرج او سبيل..

ملحق الشكل رقم (١):-

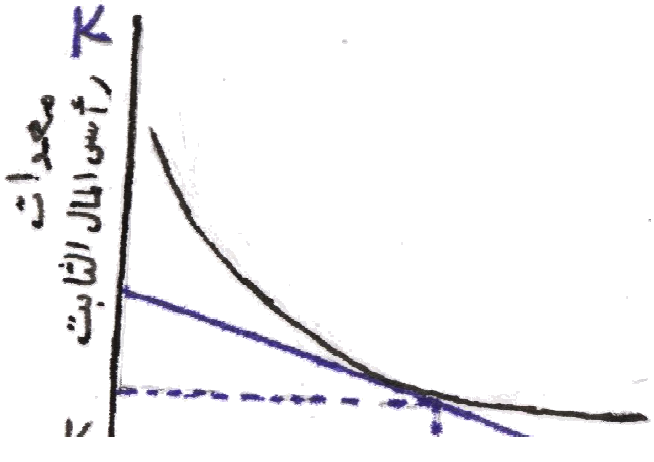

ملحق الشكل رقم (٢):-

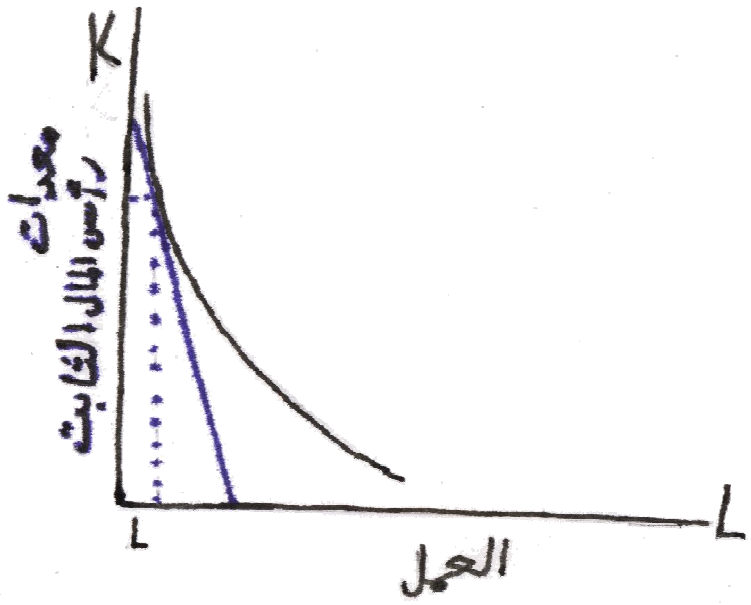

Further References: مراجع اخرى:

-A.AL – Kubaisy: Administrative Development in new nation; AL-Huriyah press. House, Baghdad.

-A. Bernie: An Economic History of Europe 1760-1939.

London, 1957.

- A.p. Thirlwall: Growth & development: Macmillan; London, 1974.

-B.Herick & ch. Kindleberger: Eco Deve. Mc. Graw- Hill, 1984.

-B.Higgins: Eco.Deve-Norton Co. New York, 1968.

-B.Russell: Power; A new social analysis, Unwin, London, 1960.

-CH. W.L. Hill: Global Business: Mc- Graw –Hill, 2001, Boston.

-C.E. Ayres: The theory of Eco. Progress; Sckoken books. Inc.

North Carolena, 1962.

E. Edwards(Ed): Employment in Deve. Nation; Columbia.U.1974.

- Encyclopedia Britannica 2004,2005(E.Discs)
- Encyclopedia Encarta, 2000,2005,Microsoft(E.Discs)
- Erich Fromm: The fear of freedom; Routlege, 1962.
- John. P.Powelson: Institutions of Eco. Growth: A theory of conflict management in Deve- countries.
- Paul. Harrison: Inside the third world-penguin: U.K, 1984.
- U.N: The determinants & consequence of population trends. Vol 1; 1973.
- W.W. Rostow: The process of Eco. Growth; W. Norton 1962.

- **Phil. Wolf: The awaking of Europe-penguin, 1968.**
- **R. Freeman. Butts: A cultural history of western education; Mc Graw –Hill, 1955.**